National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

# الأمانة العامة

## قسم الترجمة

# أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

## تقرير أسبوعي

## فهرس المحتويات

إيران طلبت سرا من وكلائها عدم استفزاز أمريكا ..... 2
واشنطن بوست..... 2
هل يسود السلام في الشرق الأوسط بعد الحرب؟ ملاحظات بعد جولة إقليمية ..... 4
معهد واشنطن ..... 4
لماذا غزة تُلزِم أوروبا بالتحرّك..... 8
كارنيغي ..... 8
10 نقاط مراقبة روسية قرب مرتفعات الجولان.. ما الهدف منها؟..... 11
المونتور..... 11
"فاطميون" الأفغانية تلعب دوراً مهماً بمساعدة إيران لتنسيق الأمور اللوجستية في سوريا..... 13
نيويورك تايمز ..... 13
هكذا حققت إيران لنفسها مكانة استراتيجية مميزة أثناء حرب غزة ..... 15
هآرتس ..... 15
"لا شعب، لا مشاكل": الجاذبية المتعاظمة للإدارة السلطوية للنزاعات ..... 18
كارنيغي ..... 18

**ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط**

# إيران طلبت سرا من وكلائها عدم استفزاز أمريكا

## واشنطن بوست

سوسانا جورج،دان لاموث ، سوزان هيداموس،مصطفى سالم

**(اللغة الانجليزية ) 18 شباط 2024**

---

**نص المقال:**

قالت مصادر لبنانية وعراقية مطلعة إن إيران لا ترغب في اندلاع حرب إقليمية واسعة؛ ولذلك طلبت "سرا" من الجماعات المسلحة الموالية لها عدم استفزاز الولايات المتحدة ووقف استهداف قواتها، وفقا لصحيفة "ذا واشنطن بوست" الأمريكية.(The Washington Post)

وأضافت المصادر، لم تكشف الصحيفة عن هويتها في تقرير ترجمه "الخليج الجديد"، أنه "عندما شنت القوات الأمريكية ضربات في 2 فبراير/ شباط الجاري ضد الجماعات المدعومة من إيران في اليمن وسوريا والعراق، حذرت طهران علنا من أن جيشها مستعد للرد على أي تهديد. ولكن في السر، يحث كبار القادة الإيرانيين على توخي الحذر."

و"للتأكيد على التوجيه الجديد (وقف التصعيد ضد القوات الأمريكية)، أرسلت إيران قادة عسكريين ودبلوماسيين في جميع أنحاء المنطقة للقاء المسؤولين المحليين وأعضاء الميليشيات"، بحسب ما نقلته الصحيفة.

وأضافت أن "مسؤولين إيرانيين التقوا بأعضاء من "حزب الله" بلبنان في وقت سابق من الشهر الجاري، وكانت رسالة طهران للجماعة: لا نريد إعطاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أي ذريعة لشن حرب أوسع على لبنان أو في أي مكان آخر."

وقال المسؤولون الإيرانيون لقادة "حزب الله" إن "محور المقاومة ينتصر". لكنهم حذروا من أن هذه المكاسب قد تضيع إذا فتحت إسرائيل جبهة أخرى في لبنان، بحسب الصحيفة.

وكشف عضو بـ"حزب الله" عن ملخص الرسالة الإيرانية للجماعة وهي أن "نتنياهو محصور في الزاوية الآن. دعونا لا نعطيه مخرجا لشن شن حرب أوسع نطاقا، لأن ذلك سيجعله منتصرا."

وتضامنا مع غزة، التي تتعرض منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لحرب إسرائيلية مدمرة بدعم أمريكي، شنت جماعات موالية لإيران في دول عربية هجمات ضد أهداف إسرائيلية و/أو أمريكية، ما ردت عليه تل أبيب وواشنطن بهجمات خلَّفت قتلى، بينهم قادة في هذه الجماعات.

**- الانسحاب الأمريكي**

و"في العراق، كانت الرسالة مختلفة، إذ قال المسؤولون الإيرانيون إن تجدد الصراع في البلاد يهدد بإضعاف الزخم وراء محادثات الانسحاب العسكري الأمريكي من البلاد"، وفقا للصحيفة.

وقال مسؤول عراقي له علاقات وثيقة مع القوات المدعومة من إيران إن "إيران تبذل قصارى جهدها لمنع توسع الحرب ووصول التصعيد إلى نقطة اللاعودة."

وتابعت الصحيفة أنه "بعد أيام من إعلان "كتائب حزب الله" مسؤوليتها عن هجوم أودى بحياة 3 جنود أمريكي (في الأردن)، وصل قائد عسكري إيراني إلى بغداد في يناير/ كانون الثاني الماضي، للقاء قادة الجماعة، وضغط عليها فأصدرت بيانا بتعليق هجماتها على الأهداف الأمريكية." وبحسب المصدر العراقي فإن "زعماء الجماعة لم يكونوا راضين عن التعليق، لكنهم استجابوا لطلب الدولة (إيران) التي قامت بتدريب وتسليح قواتهم".

- هدوء غير عادي

واعتبر مسؤولون أمريكيون أن "الرسالة (الإيرانية بوقف التصعيد) ربما يكون لها بعض التأثير". ولم تهاجم الجماعات المدعومة من إيران في العراق وسوريا القوات الأمريكية منذ أكثر من 13 يوما، وهو "هدوء غير عادي منذ بدء الحرب في غزة"، كما أضافت الصحيفة.

وقال مسؤول أمريكي: "ربما أدركت إيران أنها لا تخدم مصالحها من خلال السماح لوكلائها بقدرة غير مقيدة على مهاجمة القوات الأمريكية وقوات التحالف (الدولي لمحاربة "تنظيم الدولة" في الجارتين العراق وسوريا."(

الصحيفة اعتبرت أن "إدارة الرئيس الأمريكي جو بادين اتخذت نهجا حذرا مماثلا مع طهران، فقد استهدفت القوات الأمريكية وكلاء إيران في العراق وسوريا، لكنها لم تضرب الداخل الإيراني."

وأردفت أنه "على الرغم من أن إيران تمولها وتدربها، إلا أن المجموعات الموالية لها تعمل بشكل مستقل وخارج جهاز الأمن الرسمي في طهران، وهو ترتيب سمح بتعزيز أهداف السياسة الإيرانية مع عزل طهران عن المسؤولية المباشرة والانتقام المحتمل."

و"قد أججت الحرب الوحشية، التي شنتها إسرائيل في غزة، الصراع بين الولايات المتحدة والقوات التابعة لإيران على جبهات متعددة، ومع عدم وجود وقف لإطلاق النار في الأفق، فإن إيران يمكن أن تواجه الاختبار الأكثر أهمية حتى الآن لقدرتها على ممارسة نفوذها على الميليشيات المتحالفة معها"، بحسب تقدير الصحيفة.

**(ترجمة الخليج الجديد)**

**المصدر: واشنطن بوست**

# هل يسود السلام في الشرق الأوسط بعد الحرب؟ ملاحظات بعد جولة إقليمية

## معهد واشنطن

روبرت ساتلوف

**(اللغة الانجليزية ) 23 شباط 2024**

---

**نص المقال: يتحدث المدير التنفيذي لمعهد واشنطن عن جدوى الخطط الدبلوماسية الحالية لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في المنطقة، ويستند جزئياً إلى ما قاله المسؤولون المحليون خلال رحلته الجماعية الأخيرة إلى مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.**

"في 22 شباط/فبراير، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع أعضاء وفد أُرسل إلى الشرق الأوسط لتقييم آفاق الأمن والسلام في البيئة الحالية. وفيما يلي نص منقح للملاحظات التي ألقاها روبرت ساتلوف، "المدير التنفيذي للمعهد - زمالة سيغال" و "رئيس كرسي «هوارد بي بيركوفيتش» لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط". وسيتم نشر ملخص لملاحظات المشاركين الآخرين بشكل منفصل."

خلال السنوات الأربعين الماضية سافرتُ عدة مرات إلى دول المشرق - إسرائيل وجيرانها - حتى خلال لحظات الصراع مثل حرب لبنان والانتفاضتين الأولى والثانية. لكن هذه الرحلة كانت مختلفة. فلم تحمل الغيوم السوداء التي رافقتنا أمطاراً تهاطلت على الرياض وعمّان وتل أبيب فحسب، بل عكست أيضاً جوّاً من الحزن والرصانة والقسوة شعرنا به في كل مدينة، وخاصة في إسرائيل ولكن ليس هناك فقط.

قضينا نصف يوم في كيبوتس "كفار عزة"، وهو من أكثر المجتمعات التي تضررت من هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتجولنا فيه مع أحد الناجين الذي روى لنا قصة عائلته وكيف حجزت نفسها مع طفلين صغيرين في غرفة آمنة لمدة 21 ساعة، بينما كان إرهابيو "حماس" يتنقلون من منزل إلى آخر، ويطلقون النار بالرشاشات على الأطفال في أسرّتهم، ويتركون قنابل يدوية في الثلاجات لتنفجر بالناجين والمستجيبين الأوائل أنفسهم حتى بعد مقتل المهاجم الأخير أو اعتقاله. وفي الميدان الفارغ الذي اجتازه غزاة "حماس" في لمح البصر لشن هجومهم، يمكن أيضاً رؤية القنابل المتفجرة وسماعها في بيت حانون وجباليا. إنها باختصار الحرب التي كانت دائرة، سابقاً وما زالت دائرة حالياً، في مشهد واحد .

ومن الناحية النسبية، يُعتبر مقتل 30 ألف شخص أو نحو ذلك في الحرب عدد صغير مقارنةً بالأعداد الصاعقة من ضحايا وحشية الأسد، أو جيل الحرب في أفغانستان، أو الإبادة الجماعية في دارفور، ورواندا، وكمبوديا، لكن المأساة النسبية لا تعكس كل الواقع. فحالة الصدمة والرعب التي أثارتها هذه الحرب حقيقية وقوية وشاملة، ولا يمكن إلّا التأثر من ضخامة وعمق المأساة الإنسانية، في صفوف الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وتأمل الدول العربية في السر أن تتمكن إسرائيل من تدمير "حماس"، حتى أن أحد كبار المسؤولين العرب قال: "إن إسرائيل تقاتل من أجلنا في غزة، وإذا فازت، فسوف تنجح في هزيمة وكيل إيراني للمرة الأولى منذ أربعين عاماً". لكن هذه الدول تركز على أمنها ومصالحها الخاصة، وهي إما غير راغبة أو غير قادرة على تأدية دور يُذكر في تحديد النتيجة في غزة أو المساعدة على ملء الفراغ الذي ستخلّفه هزيمة "حماس" المنشودة سراً من قبل جميع هذه الدول.

وعموماً، تود الدول العربية عودة عقارب الساعة إلى السادس من تشرين الأول/أكتوبر، إلا من ناحية واحدة: جميعها تواجه حالة سياسية ملحة في الداخل بسبب التعاطف الجماهيري مع الفلسطينيين والغضب من الإسرائيليين الذي تغذيه قناة "الجزيرة"، مما دفع هذه الدول إلى

توجيه طاقاتها نحو إحراز بعض التقدم الملموس فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية، وهي طاقات لم تكن موجودة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. ولا يتضح بسهولة ما إذا كان ذلك نابعاً من سكان غزة، الذين ينشغل تفكيرهم بالتأكيد بأمور أخرى؛ إنها إحدى متطلبات دبلوماسية ما بعد الحرب التي لا ترتبط بالحرب إلا من خلال تصاعد التعاطف الشعبي مع محنة الفلسطينيين.

والحقيقة هي أنه تم إحراز بعض التقدم اعتباراً من السادس من تشرين الأول/أكتوبر في الصفقة السعودية الإسرائيلية الأمريكية الثلاثية "المدوّية" التي يرغب السعوديون في إتمامها. لكن لا يبدو أن السعوديين يريدون بذل الكثير من الجهود لتحقيق ذلك. فمن وجهة نظرهم، إن الأمر متروك للولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بأنه من المنطقي أن يرتفع اليوم الثمن الذي يجب أن يكون الإسرائيليون مستعدين لدفعه للسعودية، نظراً إلى الضرر الذي لحق بسمعة إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وعند سماع ذلك، لا يدرك المرء فعلاً أن إسرائيل هي اليوم دولة مختلفة كثيراً عما كانت عليه في السادس من تشرين الأول/أكتوبر، وبالنسبة للغالبية العظمى من الإسرائيليين، فإن مجرد الحديث عن حل الدولتين يُعتبَر غريباً، بل غير معقول.

ومن الجوانب الغريبة في الرحلة هو أن فهمي للدوافع السعودية وراء إبرام معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة تراجعَ اليوم مقارنةً بما كان عليه قبل زيارتي إلى الرياض. ويُعزى ذلك إلى أن الكثير من السعوديين يروّجون للفوائد التي حصلوا عليها من الانفراج الذي توصلوا إليه مع إيران منذ نحو عام، ويقولون إنه أنقذ المملكة من الأذى الإيراني الذي انتشر في كل مكان. وإذا كان أحد الأسباب المنطقية لهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، كما يشير الكثيرون، هو الإخلال باحتمال التطبيع السعودي الإسرائيلي، فإن المنطق يملي أن الإيرانيين يملكون مخططات أخرى لعرقلة المساعي المتجددة نحو التطبيع الآن. لذلك، بينما أُشيد برغبة السعوديين المعلَنة في تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الولايات المتحدة، إلا أنني لا أزال في حيرة بشأن سيرهم نحو المجهول وتوقهم إلى إبرام معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة لن تتضمن سوى وعد من واشنطن بالتشاور معهم في أوقات الطوارئ، وتخلّيهم في إطار ذلك عن الهدوء النسبي الذي تمتعوا به في العام الماضي. لكن على الرغم من هذا الانفصال الواضح، تبقى الحقيقة بأن السعوديين يرغبون بشدة على ما يبدو في إبرام المعاهدة مع الولايات المتحدة.

وبالمثل، تريد إسرائيل التطبيع بشدة أيضاً - وهناك أسباب مختلفة لأشخاص مختلفين، لكنهم يريدون ذلك بشكل أساسي لأنه هو الطريق للخروج من العزلة التي تواجهها إسرائيل حالياً ولأنه يمنح إسرائيل تحالفاً إقليمياً استراتيجياً واسع النطاق في مواجهتها مع إيران. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل الإسرائيليون مستعدون لدفع الثمن؟ هل نعرف حتى السعر الحقيقي؟ هل يتحدث السعوديون والإسرائيليون بشكل مباشر عن هذا الأمر، أم أن المحادثة بأكملها تتم عبر الأمريكيين؟ إن ذلك غير واضح على جميع الجبهات.

إن الحديث عن هذه القضايا مع معظم الإسرائيليين هو أشبه بتجربة تنافر معرفي، لأنهم لا ينظرون إلى العالَم سوى من زاوية 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا يحظى التأثير الإنساني الذي خلّفته الحرب باهتمام شعبي ويُعتبَر عموماً بمثابة جانب ثانوي من الحرب ضد "حماس". ولا بد من التنويه بالمسؤولين الإسرائيليين، باستثناءٍ واحد فقط، لأننا لم نسمعهم يتحدثون بعبارات متطرفة من الناحية الأيديولوجية عن أهدافهم الحربية - وعلى العموم، كانوا دقيقين للغاية في تحدثهم، حيث طالبوا بتفكيك القدرة العسكرية لـ "حماس" وقدرتها على الحكم لكي لا تتمكن الحركة مجدداً من تشكيل تهديد عسكري لإسرائيل أو الوقوف في طريق الحكم البديل في غزة؟ لكن من الناحية العملية، لم نلتقِ بأي إسرائيلي شكك في حكمة عملية رفح، بل في التوقيت وخطة نقل المدنيين فحسب - وهو الأمر الذي يثقون به، على الرغم من أن التفاصيل الحقيقية للخطة الرامية إلى توفير مناطق آمنة ومأمونة وصالحة للعيش لأكثر من مليون مدني في رفح ضئيلة للغاية.

وفي المحادثات الخاصة، يعرب المسؤولون العرب - وخاصة أولئك المختصين في الشؤون العسكرية والمخابرات، ولكن ليس هم فقط - عن تعاطفهم الكبير مع موقف إسرائيل وتفهمهم له. ولا يزال العرب يعملون بشكل وثيق مع إسرائيل لوقف عمليات التهريب الإيرانية، والتعاون ضد الخطط المتطرفة الرامية إلى التصعيد على جبهات أخرى. لكن التنسيق السياسي بشأن مستقبل غزة لا يزال ضعيفاً للغاية - وباستثناء ضيق واحد أو استثناءين ضيقين، يكاد يكون هذا التنسيق معدوماً. ويريد العرب تسليم هذه المهمة أيضاً للولايات المتحدة، وهم ليسوا على استعداد حتى لبذل جهود حثيثة من أجل مسألة مثل الإصلاح الفلسطيني، الذي يعتبره الجميع ضرورياً ولكن القليل منهم على استعداد لتحقيقه.

ويجدر بنا أن نتذكر بأن الإصلاح الأكثر أهمية "للسلطة الفلسطينية" يعود إلى عام 2002، ذلك الذي فرضه الرئيس الأمريكي الجمهوري جورج بوش الابن فرضاً على رئيس "السلطة" آنذاك، ياسر عرفات، وأملى عليه تعيين رئيس وزراء ووزير مالية مقابل خريطة طريق مبنية على الأداء. وهذا بعيد كل البعد عن الحديث الفضفاض الذي نسمعه في بعض الأوساط بشأن اتخاذ خطوة محددة زمنياً ولا رجوع عنها نحو إنشاء دولة فلسطينية، سيكتفي لتحقيقها على الأرجح رئيس "السلطة الفلسطينية" الحالي باستبدال رئيس وزراء صديق له بآخر. ويحدث ذلك وسط المزيد من الأحاديث المرفوضة عن إنقاذ "حماس" من خلال ضمّها إلى "منظمة التحرير الفلسطينية" تحت راية الوحدة الفلسطينية، وهي فكرة فظيعة في البيئة الحالية، كما يمكن للمرء أن يتخيل.

وإذا كانت واشنطن أو القاهرة أو الرياض أو عمّان أو غيرها من العواصم تأمل في خروج الإسرائيليين من ضبابية ما بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر في أي وقت قريب، فأعتقد أنها ستصاب بخيبة أمل كبيرة. ففي أفضل الظروف، ستتوصل "حماس" وإسرائيل قريباً إلى اتفاق يقضي بوقف القتال لفترة أطول زمناً (من سابقتها) . وهو ما يُطلق عليه الآن "وقف مؤقت لإطلاق النار" . والذي سيتم بموجبه إطلاق سراح العديد من الرهائن المتبقين. (هذه ليست صفقة منتهية، لكنهم قريبون من منطقة الاتفاق؛ ومع ذلك، فإن حدسي هو أنه لن يتم إطلاق سراح جميع الرهائن، لأنني أشك في أن يحيى السنوار ورفاقه سينفذون شروط هذا الاتفاق). وسيروي عدد كبير من الرهائن، لا سيما النساء، قصص رعب من شأنها أن تزيد من غضب الإسرائيليين بشكل شبه مؤكد وتدفعهم إلى الانتظار حتى انتهاء الهدنة لاستئناف القتال، وخاصةً إذا كان الرهائن المتبقون من الجنود وليس من المدنيين.

وتفكر جميع تلك العواصم الأخرى في اعتبارات مختلفة، ليس فقط لاستخدام فترة التوقف كمَخرج من الحرب تماماً، بل لانتزاع الفرصة من الأزمة في ذلك الوقت. فهي تأمل على وجه التحديد في انتزاع تنازلات من إسرائيل بشأن رؤية عملية، وإن كانت واسعة النطاق، لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة معترف بها - وهو ما يكفي فقط للسماح بالتطبيع السعودي الإسرائيلي، ومعاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة والسعودية، وربما حتى تفاهم بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل و"حزب الله" تتراجع فيها هذه الأطراف عن حافة الحرب. ومن المفترض أن يحدث كل ذلك - والذي يتضمن تصديق مجلس الشيوخ الأمريكي على أول معاهدة للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة ودولة أجنبية منذ عقود - في غضون أسابيع، وربما بضعة أشهر. بمعنى آخر، سيقرر الرئيس جو بايدن قريباً، على غرار كل رئيس أمريكي منذ عهد جيمي كارتر، ما إذا كان سيخاطر برئاسته من أجل السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، لكنه يفكر في هذه الحالة في تنفيذ خطوة معجزة يمكنها أن تُنهي تماماً الصراع العربي الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي بحلول الصيف. بارك الله فيه - أعتقد أن أداءه كان رائعاً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر - لكن اسمحوا لي بالتشكيك في ذلك.

أنا أثني على إدارة بايدن لاتخاذها إجراءات سريعة وحاسمة خلال الأشهر الأربعة الماضية لردع التصعيد في المنطقة. لكن من الواضح أن تصعيداً معيّناً قد حصل، ولكن ليس الحرب الإقليمية الشاملة التي كان يخشاها الكثيرون. ويقول الإسرائيليون إنهم يواجهون الآن سبع جبهات ساخنة من العمليات العسكرية: غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا والعراق واليمن وإيران. وهم ينخرطون مباشرةً في ست جبهات، بينما يتركون للولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الحلفاء مهمة التصدي للحوثيين وصواريخهم وقذائفهم وتهديداتهم التي يتعرض لها الشحن في البحر الأحمر. وحتى مع قيام إيران بإدارة مواردها بحذر وتجنبها المواجهة المباشرة، إلّا أنها قامت بتنشيط جميع هذه الجبهات، وتراقب بأمان من داخل أراضيها كيف يواجه خصومها وكلاءها الواحد تلو الآخر. ربما نحن نحقق انتصارات تكتيكية، لكن ليس من الواضح حتى أننا نلعب اللعبة الصحيحة. ولم أذكر حتى البرنامج النووي الإيراني، وهو موضوع لم نتطرق إليه إلا نادراً في رحلاتنا، وهو ما تريده إيران على الأرجح.

أود أن أختم مع بصيص أمل: أعتقد أن الإسرائيليين يقتربون من نهاية العمليات القتالية الرئيسية، وقد تشكل رفح موضع تساؤل، ولكن بعد رفح، لن تكون هناك أي عمليات أخرى مشابهة. ونأمل أن ننشغل قريباً بمسألة ملء الفراغ في غزة. كما يتوق المقاولون في مختلف أنحاء المنطقة - وقد التقينا ببعضهم - إلى إعادة الإعمار. وقد أبدت بعض الدول العربية استعدادها لتنفيذ مشاريع على الأرض في غزة، وهي في بعض الحالات مشاريع أكثر طموحاً بكثير مما كان متوقعاً سابقاً؛ وعادةً ما يُذكر الإماراتيون وغيرهم في هذا الصدد.

إن الإسرائيليين بطيئين على هذه الجبهة، سواء بسبب تركيزهم على القضايا العسكرية أو بسبب السياسة المعنية. ولا أقصد هنا تطلعات اليمين المتطرف لإعادة استيطان "غوش قطيف" فحسب، بل أعني أيضاً الحس السياسي الإسرائيلي الأكثر عمومية بأنه من الخطأ جعل شمال غزة آمناً بما يكفي لعودة الفلسطينيين، قبل أن يتمتع الإسرائيليون الذين تم إجلاؤهم بالأمان الكافي للعودة إلى منازلهم المحترقة والمنهوبة في جنوب إسرائيل.

لكن الإسرائيليين بدأوا باتخاذ خطوات صغيرة. وكما ذكرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" فقد أطلقوا للتو مشروعاً تجريبياً يدير فيه سكان غزة غير المنتمين إلى "حماس" أو "السلطة الفلسطينية" أحد أحياء مدينة غزة. إلا أنني أشك شخصياً في إمكانية تكرار هذا النهج على نطاق واسع، بما أن وكالات الإغاثة الدولية والدول العربية الرئيسية وغيرها من البلدان الضرورية لإعادة الإعمار سوف ترغب في التواصل مع "السلطة الفلسطينية". ومع ذلك، تبدو هذه الخطوة كنقطة انطلاق. وهذا أمر ضروري لأن النصر الحقيقي لن يتحقق بمجرد تفكيك "حماس"، بل من خلال استبدالها بشيء أفضل بكثير. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتنفيذ هذه المهمة.

**المصدر:** معهد واشنطن

# لماذا غزة تُلزِم أوروبا بالتحرّك

## كارنيغي

هـ. أ. هلير

**(اللغة الانجليزية) 23 شباط 2024**

---

**نص المقال: ما يحدث في الشرق الأوسط لن يبقى محصورًا هناك، وبالتالي على الاتحاد الأوروبي أن يستعدّ لذلك عبر إعادة التأكيد على قيمه.**

ستكون الذكرى السنوية الثانية للغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير تذكيرًا للأوروبيين بأن النموذج الأمني الآمن والمأمون لأوروبا لا يجوز أن يُعَدّ تحصيلًا حاصلًا. فثمّة تحدّيات أخرى في الجوار الأوسع لأوروبا. وبينما نيران الحرب في غزة تستعر، على الاتحاد الأوروبي كمؤسسة، وأوروبا كقارّة، أن يدركا أن ثمّة أيضًا ضرورات أمنية ناشئة عن الصراع.

خلال "مؤتمر الثلج السنوي" الذي عقده خبراء الأمن في ليتوانيا في كانون الثاني/يناير، قال وزير الخارجية الليتواني غابريليوس لاندسبرغيس "إننا نرى طغاةً وإرهابيين آخرين يزدادون جرأةً وهم يشاهدوننا نناضل لتزويد أوكرانيا بما يلزم كي تحقّق النصر". ولقد كان على حقّ، إذ إن كثيرين تعلّموا الدروس الخاطئة من أوكرانيا. ولكننا تعلّمنا أيضًا الدروس الخاطئة في ما يتعلّق بالمناطق المتاخمة لأوروبا جنوبًا، والكثير من الأطراف الفاعلة السيّئة اكتسبت مزيدًا من الجرأة نتيجة ذلك. هذا الأمر يشكّل تهديدًا أمنيًا لقارّتنا، تهديد له تبعات هائلة يُرجَّح أن تزداد في المديَين المتوسّط والطويل. وستؤثّر هذه التداعيات مباشرةً على الأمن الصلب المباشر لأوروبا، كما على مصداقيتها في المدى الطويل. وفي كلا المجالَين، تواجه أوروبا خطرًا مباشرًا وآنيًّا، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يأخذ كلًّا منهما على محمل الجدّ من خلال انتهاج السياسات المناسبة.

ففي ما يتعلّق بأمن أوروبا الصلب المباشر، لم يَعُد الصراع في غزة يقتصر على غزة، حيث قُتِل ما بين 25000 و30000 فلسطيني، معظمهم من المدنيين، نتيجة القصف الإسرائيلي منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. إن التوتّر على الحدود بين لبنان وإسرائيل زاد أيضًا بشكل كبير احتمال أن ينجح الإسرائيليون في جرّ حزب الله ولبنان إلى صراع أوسع، على الرغم من المؤشّرات الواضحة من الحزب بأن هذا المسار ليس الخيار المفضّل للّبنانيين. تواجه القدس الشرقية والضفة الغربية أيضًا أزمة كبيرة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وعنف المستوطنين الإسرائيليين، اللذَين أسفرا عن مقتل مئات الفلسطينيين. ذلك كلّه يحدث على مقربة من قبرص والخاصرة الجنوبية للاتحاد الأوروبي، وعلى مسافة أبعد بقليل من اليونان (وتركيا، الدولة غير العضو في الاتحاد الأوروبي). وقد يتأثّر نتيجة ما يحدث في الشرق الأوسط ما لا يقلّ عن نصف الدول المنضوية تحت سياسة الجوار الأوروبية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، أي الجزائر، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، ومصر، وجورجيا، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، ومولدوفا، والمغرب، وسورية، وفلسطين، وتونس، وأوكرانيا.

فضلًا عن غزة ولبنان، للهجمات التي تشنّها في البحر الأحمر جماعةُ أنصار الله، المعروفة أكثر باسم الحوثيين، والتي بدأتها لفرض وقف إطلاق النار في غزة، تداعيات كبيرة على مستقبل التجارة البحرية الدولية، إضافةً إلى تأثير عرضيّ على أمن أوروبا الاقتصادي. كذلك شهد النزاع بين الولايات المتحدة وإيران تصعيدًا وتوسّعًا، وإن كان على الأراضي السورية والعراقية. وقد يحاول البعض فصل ذلك عن الوضع في غزة، مع أنه مرتبطٌ بوضوح بما يجري هناك.

قد نحاول تصديق وهم أن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبقى محصورًا فيها، لكن الواقع مختلف عن ذلك. فإذا اتّخذ الصراع في غزة طابعًا إقليميًا أكثر، وهذا سيناريو محتمل نظرًا إلى الاضطرابات في العراق، والتدخّلات الإيرانية المُزعزعة للاستقرار، والردود الانتقامية الأميركية، فقد تُجَرّ أوروبا إلى جولات تصعيد ستتكبّد عواقبها.

تواجه أوروبا مشكلة إضافية من صنع يديها أيضًا، ترتبط بمصداقيتها لدى الشركاء الدوليين. فالبلدان الأوروبية لا تتعامل فقط مع بعضها البعض، بل مع دول في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية كذلك، حيث يلقى القصف الإسرائيلي على غزة معارضة وغضبًا على نطاق واسع. وفيما عبّرت بلدان أوروبية مثل إيرلندا وبلجيكا وإسبانيا عن مشاعر مشابهة وصوّتت في الأمم المتحدة انسجامًا مع موقف باقي دول العالم حيال الصراع، تبنّت بلدان أخرى نهجًا مختلفًا. فألمانيا كانت ثابتة في موقفها الداعم لإسرائيل، إلى حدّ التدخّل كطرفٍ ثالث نيابةً عنها أمام محكمة العدل الدولية، بعد أن رفعت جنوب أفريقيا دعوى اتّهمت فيها إسرائيل بارتكاب أعمال إبادة بحق الفلسطينيين.

لا يمكن المغالاة في تقدير مدى الضرر الذي لحِق بمصداقية أوروبا خصوصًا، ودول الغرب عمومًا، على الصعيد الدولي، إذ يُنظر إليها على أنها فشلت في صون القانون الدولي وإرساء نظام عالمي منصف. ففيما تعتبر معظم دول العالم أن هجمات حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت مروّعة وغير مبرّرة، فإنها ترى أيضًا أنها لم تأتِ من فراغ، بل تندرج في سياق عقودٍ من الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية. ولا تضع هذه الدول حماس على قدم المساواة مع روسيا وإسرائيل مع أوكرانيا، بل على العكس هي تساوي إسرائيل بروسيا والفلسطينيين بأوكرانيا.

للأوروبيين مصلحة متجذّرة في الترويج لنظام عالمي يستند إلى القانون الدولي. وإذا نُظِر إليهم على أنهم يتصرّفون بانتقائية، والأسوأ أنهم يدافعون عن حليفتهم إسرائيل حين ترتكب جرائم بحقّ شعب يُعترف بأنه خاضع لاحتلال عسكري، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، سيواجهون صعوبةً في فرض المعايير العالمية في دول أخرى حول العالم.

وعلى الرغم من اختلاف هذه التحديّات، ثمة حلّ موحّد لمعالجتها جميعًا، ويتمثّل في تمسُّك أوروبا بقيمها عند التعامل مع أوضاع مماثلة. لن ينجح هذا الحلّ على مستوى أهداف الاتحاد الأوروبي المُعلنة فحسب، بل سيتماشى أيضًا مع المصالح الأوروبية على الصعيد الدولي. في هذا السياق، تنصّ المادة 3 من معاهدة لشبونة على أهداف الاتحاد الأوروبي، التي تدعو بوضوح إلى صون حقوق الإنسان وسيادة القانون، ليس في داخل أوروبا فحسب بل في جميع أنحاء العالم. وقد أتاح التشديد على هذه النقطة للاتحاد الأوروبي امتلاك سلطة أخلاقية لا تمتلكها منظمات أو دول منفردة أخرى، ناهيك عن أنه ساهم في نجاح الخطوات الأوروبية المتعدّدة الأطراف على المستوى الدولي.

لكن هذا النفوذ مهدَّد اليوم بسبب انقسام الاتحاد الأوروبي حول فلسطين. ففي حالة أوكرانيا، شكّلت المجر الاستثناء الوحيد، لكن في حالة فلسطين ليست ألمانيا وحيدةً في موقفها المؤيد لإسرائيل. وقد يعني تبنّي الاتحاد الأوروبي سياسة متّسقة تتماشى مع القيم الأوروبية، التي تشمل صون القانون الدولي، إطلاق زخم عالمي أكبر نحو وقف دائم لإطلاق النار في غزة، والبحث جديًّا عن حلّ سياسي شامل للاحتلال الإسرائيلي. ويُشكّل هدف وقف إطلاق النار خطوة أولية مباشرة نحو تحقيق الهدف الثاني الأكثر تعقيدًا بكثير. لقد انصبّ التركيز طوال سنوات كثيرة على حلّ الدولتَين، إلّا أنّ الإسرائيليين أوضحوا بجلاء تام أن إقامة دولة فلسطينية ليس احتمالًا واردًا لهم.

لكن ذلك لا ينبغي أن يقف عائقًا أمام صنّاع السياسة الأوروبيين. قد لا تستطيع أوروبا استخدام القوة الصلبة نفسها كما الولايات المتحدة، لكنها قادرة على التحكّم بسياساتها الخاصة، وبالتالي بكيفية نظر دول العالم إليها. يتّضح الآن أن الاتحاد الأوروبي يكتفي بالسير على خطى واشنطن، وخير مثال على ذلك النقاش مؤخّرًا بشأن إمكانية فرض عقوبات على عددٍ من المستوطنين الإسرائيليين. يتعيّن على القادة الأوروبيين إدراك أهمية العودة إلى الأُطر القائمة على القانون والحقوق في تعاملهم مع تحديّات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ما من شأنه

ضمان أن يستند انخراطهم مع الإسرائيليين إلى أحكام واضحة ينصّ عليها القانون الدولي. في هذا الإطار، يصبح النقاش بشأن فرض عقوبات على المستوطنين غير ذي جدوى. فنظرًا إلى أن المستوطنات الإسرائيلية هي غير قانونية بحكم تعريفها، فإن مسألة فرض عقوبات على عدد قليل من المستوطنين الإسرائيليين المنخرطين في أعمال عنف، بدلًا من فرضها على كامل المشروع الاستيطاني والجهات التي تسهّل تحقيقه، تبدو خطوة غريبة.

الواقع أن هذا النهج سيضفي تعقيدًا أكبر على العلاقة مع إسرائيل لفترة محدّدة، وخصوصًا مع اضطلاع اليمين المتطرّف الإسرائيلي بدور أبرز في الحكم. لكنه سيعزّز أمن أوروبا ومصداقيتها في الوقت الراهن وعلى مدى السنوات المقبلة. فمصالح أوروبا الداخلية والخارجية لا يمكن أن تتحقق من خلال خيانة قيمها أو قدرتها على التأثير.

**المصدر:** كارنيغي

## 10 نقاط مر اقبة روسية قرب مرتفعات الجولان.. ما الهدف منها؟

**المونتور**

**بياتريس فرحات**

**(اللغة الانجليزية ) 19 شباط 2024**

---

**نص المقال:** رصدت شبكات محلية إنشاء القوات الروسية نقطة مراقبة جديدة في الجنوب السوري، على الحدود مع الجولان السوري المحتل، في تحركات تعتبرها إسرائيل "تصعيدية."

وذكر موقع "المونتور" أن روسيا أقامت، أمس الاثنين، نقطة مراقبة جديدة في منطقة السهول الغربية لبئر العجم في ريف القنيطرة الغربي، الملاصق لمرتفعات الجولان.

وبذلك يرتفع عدد نقاط المراقبة التي أنشأتها روسيا في المنطقة إلى 10 نقاط، منذ بداية العام الجاري، وتتوزع على طول الخط الفاصل بين الأراضي السورية وهضبة الجولان، بحسب ما وثق "المرصد السوري لحقوق الإنسان." وكانت وزارة الدفاع الروسية أعلنت، قبل شهر، عن نشر نقطتي مراقبة جديدتين قرب الجولان المحتل. وقال نائب رئيس "المركز الروسي للمصالحة"، فاديم كوليت، حينها، إن "تثبيت النقاط جاء على خلفية تزايد وتيرة الاستفزازات في المنطقة منزوعة السلاح."

وإلى جانب نقاط المراقبة، بدأت روسيا بتسيير دوريات جوية على السياج الحدودي بين سورية وإسرائيل، خلال الآونة الأخيرة، بعد تكثيف إسرائيل ضرباتها للأراضي السورية، والتي تستهدف عملاء إيران بشكل أساسي.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت"، في يناير الماضي، أن موسكو أعربت عن غضبها من التصعيد الإسرائيلي في سورية، وبدأت بتسيير دوريات جوية بالقرب من خط وقف إطلاق النار بين سورية وإسرائيل.

وحلقت المروحية الروسية لدقائق طويلة على طول الخط، ثم اتجهت شرقاً عائدة إلى العمق السوري.

- ماذا وراء هذه التحركات؟

وتقول روسيا إن الهدف من هذه التحركات هو "مراقبة الوضع"، لكن تقارير عبرية قالت إن الهدف الرئيسي هو "ردع إسرائيل عن الهجوم."

وفي تقرير للخبير العسكري، رون بن يشاي، في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، قال فيه إن هدف موسكو الحقيقي ليس المراقبة، بل "يريد الكرملين عرقلة وردع إسرائيل عن مهاجمة أهداف إيرانية، وكذلك أهداف حزب الله والفلسطينيين العاملين في سورية لصالح حزب الله."

وكل ذلك "تحت ستار ما يسمى بالإشراف الروسي على ما يجري على خط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية." واعتبرت الصحيفة أن الخطوة الروسية "تصعيدية في إطار دعم موسكو للمحور الشيعي الراديكالي بقيادة إيران، مقابل دعم إيران المجهود الحربي الروسي ضد أوكرانيا." وأضافت: "هذه بلا شك خطوة عملية أخرى لا تبشر بالخير بالنسبة لنشاط روسيا ضد إسرائيل في الفترة الحالية."

وكانت إسرائيل صعّدت مؤخراً من عملياتها التي تستهدف إيران على الأراضي السورية، في إطار التصعيد الإقليمي الحاصل منذ حرب أكتوبر في غزة. وسبق أن أطلقت إسرائيل طائرات ووجهت تحذيرات شفهية إلى مركز العمليات الروسي في مطار "حميميم" قرب مدينة اللاذقية شمال غربي سورية.

ودفعت التحذيرات، التي تم نقلها باللغة الروسية، الروس إلى تحريك طائراتهم بعيداً عن الخط الحدودي مع إسرائيل، وفق الصحيفة العبرية.

(ترجمة السورية)

المصدر: المونتور

## "فاطميون" الأفغانية تلعب دوراً مهماً بمساعدة إيران لتنسيق الأمور اللوجستية في سوريا

**نيويورك تايمز**

**فرنازفسيحي**

**(اللغة الانجليزية) 19 شباط 2024**

---

**نص المقال:** إن ميليشيا "لواء فاطميون" الأفغانية في سوريا، تلعب دوراً مهماً في مساعدة إيران على تنسيق الأمور اللوجستية على الأرض بين شبكة الميليشيات التي تدعمها وتمولها وتمدها بالأسلحة في جميع أنحاء المنطقة.

ونقلت عن محللين وخبير استراتيجي عسكري تابع لـ"الحرس الثوري" الإيراني، طلب عدم الكشف عن هويته، قوله إن "فاطميون" تشرف على قواعد تشكل محطات رئيسة على طول سلسلة توريد الأسلحة، بما في ذلك الطائرات من دون طيار وأجزاء الصواريخ والتكنولوجيا، التي تشق طريقها من إيران إلى العراق ثم سوريا و"حزب الله" في لبنان .

وأوضح مدير برنامج سوريا بمعهد "الشرق الأوسط" تشارلز ليستر، أن "عندما تجمد الصراع السوري الأوسع منذ سنوات عدة، كان هناك توقع بأن يعود لواء (فاطميون) إلى وطنه، وأن يتم حله وتسريح قواته، لكنهم اندمجوا نوعاً ما في الشبكة الإقليمية الأوسع ووجدوا دوراً جديداً يلعبونه، وهو الصمود وتنسيق الخدمات اللوجستية والتنسيق على نطاق أوسع على الأرض."

ونفى محللون، وجود دليل على أن "فاطميون" ضالعة بشكل مباشر في الهجمات ضد القواعد الأميركية في سوريا والعراق.

وسبق أن قالت صحيفة "الشرق الأوسط" في تقرير سابق لها، إن إيران تستغل انشغال روسيا في حربها ضد أوكرانيا، لتقوم بتعزيز دورها في سوريا، والتوسع في بسط نفوذها على أكبر مساحة من الجغرافيا السورية، بعد أن كانت روسيا قيدت انتشار إيران ونفوذها في سوريا خلال السنوات الماضية.

ولفت التقرير إلى أن إيران تعمل على نشر أعداد كبيرة من عناصر الميليشيات المحلية والأجنبية الموالية لها، وآليات عسكرية بينها منصات صواريخ وطائرات مسيرة ومقرات قيادية يديرها ضباط من "الحرس" الإيراني.

وعزز "الحرس الثوري" مؤخراً، وميليشيات موالية لإيران، بينها "حزب الله" اللبناني، وميليشيات لواء فاطميون الأفغاني، إضافة إلى حركة النجباء وميليشيات عصائب أهل الحق العراقيتين، ولواء الباقر السوري، تواجدهم في نحو 120 موقعاً ومقراً عسكرياً في مناطق ريف حمص الشرقي وبادية حماة وبادية الرقة ودير الزور ومحافظة حلب.

(ترجمة شبكة شام)

**المصدر:** نيويورك تايمز

# هكذا حققت إيران لنفسها مكانة استراتيجية مميزة أثناء حرب غزة

## هآرتس

تسفي باريل

**(اللغة الانجليزية) 20 شباط 2024**

---

**نص المقال:**

منذ 4 شباط لم يُبلّغ عن أي هجمات لمليشيات مؤيدة لإيران على أهداف أمريكية، مقارنة بـ 20 اعتداء في الأسبوع في الفترة السابقة، وحوالي 160 اعتداء في العراق وسوريا منذ 7 تشرين الأول. في الأسبوع الماضي، نشر موقع "آرام" في أبو ظبي نقلاً عن مصادر إيرانية بأن سبب وقف الهجمات زيارة قائد "قوة القدس" في حرس الثورة الإيراني، إسماعيل قاآني، للعراق بعد فترة قصيرة على مهاجمة قاعدة أمريكية على الحدود الأردنية في نهاية كانون الثاني، التي قتل فيها ثلاثة جنود أمريكيين.

حسب التقرير، التقى قاآني رؤساء المليشيات المؤيدة لإيران في بغداد، وطلب منهم وقف الهجمات، وافق معظمهم على ذلك باستثناء رؤساء مليشيا واحدة باسم النجباء، الذين وافقوا هم أيضاً في نهاية المطاف. وقف الهجمات في الحقيقة لم يمنع هجمات الرد الأمريكية، ولكن يبدو أنها هجمات كانت ضئيلة من حيث الحجم والكثافة مما كان متوقعاً أو مما أشارت إليه الإدارة الأمريكية في واشنطن.

القرب الزمني بين زيارة قاآني ووقف مهاجمة الأهداف الأمريكية، ليس مفاجئاً. في الحقيقة، عادت إيران وأعلنت بأن أي شريك في "محور المقاومة"، ضمن ذلك حزب الله في لبنان والحوثيون في اليمن والمليشيات المؤيدة لإيران في العراق، يعمل بشكل مستقل "حسب الشروط والظروف التي تناسبه في كل ساحة". ولكن ظهور قاآني في العراق أثبت وضوح، إذا كانت حاجة للإثبات، وجود علاقة مباشرة بين طهران وقيادات "محور المقاومة" في المنطقة.

لهذه العلاقات الوثيقة قيود فرضت عليها، وهي ترسم قيود قوة التأثير. مثلاً، يمكن التساؤل لماذا كان يجب إرسال قاآني، الذي لا يتحدث اللغة العربية، للالتقاء مع قادة المليشيات وعدم الاكتفاء بتوجيه عبر الهاتف. سبب ذلك مزدوج.

الحكومة في العراق دخلت مؤخراً في حوار مكثف مع الجيش الأمريكي حول سحب كل قواته من العراق، الذي فيه نحو 2500 جندي أمريكي. خافت إيران أن تؤدي المواجهة بين الجيش الأمريكي والمليشيات في تأخير انسحاب القوات الأمريكية، وتوفير الذريعة للولايات المتحدة لتمديد وجودها في العراق. احتاج قاآني إلى جدول زمني للتنسيق مع الحكومة العراقية بهدف السماح بالانسحاب والتأكد من عدم نية العراق التراجع عن قراره.

ويكمن السبب الثاني في ضرورة تسوية العلاقات بين المليشيات الحكومة العراقية. المليشيات في العراق غير متشابهة؛ فلكل منها، إضافة إلى مشاركتها في محور المقاومة، أجندة خاصة بها مرتبطة بإيران، وبالزعماء الحزبيين في العراق، وسلوك الحكومة العراقية برئاسة محمد السوداني.

على سبيل المثال، في حزيران 2020، بعد نصف سنة على تصفية سلفه في المنصب، قاسم سليماني، اضطر قاآني للمرة الأولى إلى التزود بتأشيرة دخول إلى العراق كي يستطيع القيام بزيارة عمل في هذه الدولة. رئيس الحكومة في حينه كان مصطفى الكاظمي، الذي قرر تقليص حجم نشاطات ونفوذ المليشيات المؤيدة لإيران، بل وعمل ضدها بشكل غير مسبوق عندما أمر وحدة مكافحة الإرهاب في الجيش الإسرائيلي باقتحام قاعدة مليشيا "كتائب حزب الله" في العراق. وعُثر في القاعدة على سلاح ومواد متفجرة وصواريخ، أُعدت للإطلاق على أهداف أمريكية. لم يك لقاآني في حينه أي بشرى سارة لرؤساء المليشيات. فقد قال لهم إن إيران تنوي تقليص ميزانياتهم، وأن عليهم الاعتماد على تمويل يحصلون عليه من ميزانية وزارة الدفاع في العراق، الذي كان يبلغ في حينه 2 مليار دولار في السنة لكل المليشيات. أصبحت المليشيات في العراق قوة عسكرية تهاجم قواعد الولايات المتحدة، بل وتهدد قدرة سيطرة الحكومة على الدولة، حسب النموذج الذي يعمل به "حزب الله" في لبنان. وتحولت هذه المليشيات إلى قوة اقتصادية كبيرة جداً، وسيطرت على مشاريع حكومية. قادة المليشيات يشغلون معابر حدودية خاصة، لا سيما على الحدود مع إيران، ويهددون المستثمرين الأجانب ويديرون بنوكاً خاصة. هكذا، هم يفشلون جهود رئيس الحكومة في العراق لتجنيد المستثمرين الأجانب، لا سيما من الغرب.

تستطيع إيران السيطرة على نشاطات هذه المليشيات ضد الأهداف الأمريكية. ولكن في كل ما يتعلق بسلوكها في العراق وإزاء الحكومة العراقية، فإن موقفها معقد ومحدود إلى درجة أنه يبدو أنه في الميزان بين المصالح الإيرانية وبين مصالح الزعماء المحليين، معظم المليشيات تفضل العمل حسب أوامر السياسيين المحليين وليس حسب التوجيهات الإيرانية، إلى الدرجة التي تتعلق فيها الأمور بالسياسة الخارجية الإيرانية والأمن الإيراني.

إن تشغيل المليشيات والقوات الحربية المحلية الأخرى عن طريق التحكم عن بعد، حسب أسلوب "وحدة الساحات"، يملي على إيران شروطاً مقيدة حتى في ساحات اليمن وسوريا ولبنان. أول أمس، نشر أن الحوثيين أطلقوا صواريخ على سفينة بريطانية ومسيّرة أمريكية. في المقابل، نشرت القوات الأمريكية بأنها أصابت للمرة الأولى سفينة للحوثيين تعمل تحت سطح المياه. الولايات المتحدة وبريطانيا في الواقع تهاجمان

أهدافاً في اليمن يومياً، ولكنها هجمات لم تحقيق بعد الردع المطلوب لوقف استمرار الحرب في البحر الأحمر، التي يرتفع ثمنها الاقتصادي كل يوم.

إيران في الحقيقة هي التي سلحت الحوثيين بالسلاح المتطور والمعرفة والتكنولوجيا التي تمكنهم من صناعة الصواريخ والمسيرات بأنفسهم. ولكن من غير الواضح مدى قدرة إيران تحديد شروط تشغيلهم وأهدافهم.

للحوثيين جدول أعمال مستقل، ليس بالضرورة مرتبطاً بجدول الأعمال الإيراني. الرئيس الأمريكي جو بايدن، قرر وضعهم على قائمة المنظمات الإرهابية مرة أخرى، في مكانة أقل من التي كانت في فترة ترامب في البيت الأبيض، لكن بصورة تمكن من فرض عقوبات دولية عليهم. في الوقت نفسه، يتفاوضون مع السعودية على إنهاء الحرب في اليمن، ويبدو أنهم ينوون استغلال المواجهة أمام قوات التحالف في البحر الأحمر بهدف ابتزاز الإنجازات لأنفسهم، دون صلة بموقف إيران. لذلك، لا تأكيد على موافقة الحوثيين في جبهتهم "الخاصة"، على الانضمام لوقف إطلاق النار في الحرب في غزة وقت حدوثه، حتى ولو طلبت إيران منهم وقف الهجمات في البحر الأحمر

تدرك إيران أيضاً أن سوريا لا يمكنها المشاركة في معادلة "وحدة الساحات" أمام إسرائيل. لا لأن وكلاء إيران في سوريا، بما في ذلك قادة كبار في حرس الثورة الإيراني، يتعرضون لخطر التصفية، بل إن الرئيس بشار الأسد أوضح لإيران حدود نشاطات المليشيات المؤيدة لإيران ضد إسرائيل.

على سبيل المثال، اضطرت إيران في 2021 بتعليمات من الأسد لإعادة الجنرال أحمد مدني من سوريا، المعروف بلقب "الحاج جواد الجعفري"، والذي عمل في منصب قائد قوة القدس في سوريا. أحد أسباب إعادته القسرية، مبادرته إلى هجمات من داخل سوريا ضد إسرائيل وضد أهداف أمريكية، التي أوشكت على أن تؤدي إلى حرب ضد سوريا. وتم استبداله بالجنرال رضي موسوي، الذي صفّي في كانون الأول بهجوم نسب لإسرائيل.

ليست إسرائيل وحدها التي تعمل ضد القوات الإيرانية في سوريا؛ فروسيا أيضاً تقيد نشاطاتها العسكرية في إطار تفاهماتها مع إسرائيل التي تتمتع بحرية نشاطاتها الجوية المنسقة ضد أهداف إيرانية أعدت لمساعدة حزب الله، لكنها ستمتنع عن المس بأهداف حكومية في سوريا.

إيران نفسها لم تدفع بعد ثمن تشغيل المليشيات والمنظمات التي تعمل باسمها في المنطقة. حيث إنه إلى جانب تنصلها من المسؤولية، تطرح نفسها بأنها الدولة الوحيدة التي تمسك بيدها تشغيل فضاء الساحات العنيفة في المنطقة، حتى في وقت يكون فيه تحكمها بهذه المليشيات غير كامل ومطلق، ويتعلق باعتبارات محلية لا تخضع لتوجهاتها دائماً.

هكذا، بفضل الحرب في غزة، حققت إيران لنفسها مكانة استراتيجية متميزة. وهي مكانة تعززت بفضل استئناف العلاقات الدبلوماسية مع السعودية والحوار السياسي غير المباشر مع واشنطن، التي تحاول تقييد فضاء هذه الساحة.

(ترجمة القدس العربي)

**المصدر:** هآرتس

# "لا شعب، لا مشاكل": الجاذبية المتعاظمة للإدارة السلطوية للنزاعات

## كارنيغي

أرميناك توكماجيان

**(اللغة الإنجليزية ) 21 شباط 2024**

---

**نص المقال:**

"يُحيلون الأرض قفرًا، داعين فعلتَهم سلامًا". غالبًا ما يُستَشهَد بهذا القول من كتاب "أغريكولا" للمؤرّخ الروماني تاسيتوس، وفي حين أن قلّة من القادة السياسيين قرأت أعمال تاسيتوس، كثيرون منهم طبّقوا المبدأ عينه في سياساتهم. فقد ارتكب قادة في مختلف أرجاء العالم، من سورية وناغورنو-كاراباخ إلى غزة، قدرًا هائلًا من الانتهاكات من أجل فرض السلام. وشملت هذه الانتهاكات إرغام شعوب متمرّدة أو التفكير في إرغامها على الخروج من أراضيها لقمع المقاومة المسلّحة، والقضاء على الحاضنة الاجتماعية التي تدعم حركات التمرّد. في المقابل، يمكن اعتبار مثل هذه الأفعال شكلًا من أشكال إدارة النزاعات، على الرغم من قساوتها وحقيقة أنها قد تنطوي على أعمال ترقى إلى مصاف التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية.

ففي سورية، تَسبّب نظام بشار الأسد بنزوح ما يقرب من 200 ألف شخص من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة سابقًا، بين العامَين 2016 و2018. وفي ما يشابه عمليات النزوح المتعدّدة في سورية، هجّرت أذربيجان قسرًا ما يزيد عن 100 ألف من الأرمن من ناغورنو-كاراباخ، في أيلول/سبتمبر 2023. والمسؤولون الإسرائيليون، الحاليون والسابقون، ضغطوا بدورهم من أجل اعتماد النهج نفسه في غزة، أو شجّعوا عليه، عقب هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بهدف الحؤول دون عودة المقاومة المسلّحة في القطاع.

والواقع أن النتائج المترتّبة عن طرد السكان من أراضي أجدادهم تتعدّى التبعات الإنسانية أو الأخلاقية لمثل هذا السلوك، إذ إنها تتحدّى أيضًا نموذج تحقيق السلام الليبرالي الغربي الذي برز خلال تسعينيات القرن الماضي. هذا النموذج يؤكّد على احترام الحقوق، والتنوّع، والتوافق، والتسوية من خلال الحوار، في حين أن الآليات السلطوية لإدارة النزاعات تشجّع على الأساليب غير الليبرالية، والقمعية في أغلب الأحيان، والعنيفة، لإعادة فرض الهدوء، مُحوّلةً هذه الأساليب فعليًّا إلى آلياتٍ لحلّ الصراعات.

أما العواقب الناجمة عن ذلك فكثيرة. إن عجز الدول الغربية الليبرالية عن ردع الأنظمة السلطوية أو منعها عن إدارة الصراعات بواسطة العنف والقمع لن يؤدّي إلّا إلى تشجيع البلدان على استنساخ هذه الممارسات عندما يناسبها ذلك، ما يجعل استراتيجية "لا شعب، لا تمرُّد" أكثر جاذبية. ومن شأن الضرر الذي يلحق بالقيم الديمقراطية والإنسانية التي تسعى الدول الليبرالية إلى تحويلها إلى أساسٍ للنظام الدولي، أن يقوّض احتمالات إرساء نظام عالمي مُستنِد إلى القواعد ومُترسِّخ في القانون الدولي.

**- نهج سلطوي مُثبَت**

لاقى سلوك كلٍّ من نظام الأسد في سورية، ونظام الرئيس الأذري إلهام علييف في ناغورنو-كاراباخ، والحكومة الإسرائيلية في غزة، رفضَ كثيرين في الغرب الديمقراطي الليبرالي. ولا عجب في ذلك، لأن أساليب هؤلاء المسؤولين تميل إلى اعتبار التخلّص التام من الشعوب أساسًا فعّالًا لحلّ

النزاعات. والتهجير القسري للسكان الذي طبّقته هذه الأنظمة الثلاثة، أو تفكّر في تطبيقه، محظورٌ بموجب القانون الإنساني الدولي، ويمكن أن يشكّل جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية.

لا تعتبر الأنظمة السلطوية الأساليب الليبرالية لحلّ النزاعات غير فعّالة فحسب، بل ترى أيضًا أنها تطرح تهديدات أمنية محتملة، إذ إنها قد تهدّد استقرار حكمها. ولهذا السبب تشكّل سورية وأذربيجان مثالًا على دولتَين وضعتا تصوّرًا عن تهجير السكان (من المقاتلين وغير المقاتلين) بوصفه وسيلةً لإدارة الصراع. فقد كان الهدف الأساسي لنظامَيهما التخلّص من المجتمعات التي تثير مقاومةً ضدّ حكمهما، بدلًا من التصالح معها. أما إسرائيل، فمختلفة بعض الشيء، إذ تسجّل درجات أعلى في مؤشّرات الديمقراطية، بيد أن النقاش المفتوح فيها حول تهجير الفلسطينيين من غزة لسحق أشكال المقاومة المسلّحة في القطاع، يشبه المنطقَ السائدَ في سورية وأذربيجان.

**- سورية: تهجير السكان وإرساء السلام**

تَسبّب الصراع السوري بنزوح حوالى 12.1 مليون شخص، بمَن فيهم 200 ألف شخص هجّرهم النظام بشكل منهجي، وبدعمٍ روسي، إلى شمال غرب سورية، وخصوصًا محافظة إدلب، بين العامَين 2016 و2018. وكان ذلك المرحلة الأخيرة في عمليةٍ شملت الحصار، والتجويع، وتسييس المساعدات، وإساءة استخدام آليات إيصال المعونات، وشيطنة مظالم المعارضة ونزع الشرعية عنها.

كان التهجير القسري إلى شمال غرب البلاد واحدًا من "الخيارات" التي عرضها النظام على سكان أكثر من عشرين منطقة محاصرة. أما الخيار الآخر، فتمثّل في العودة إلى "حضن الوطن"، التي استلزمت الخضوع لتسويات أمنية تشرف عليها أجهزة النظام الأمنية سيّئة السمعة. وبينما اختار البعض المجازفة والبقاء، قرّر 200 ألف شخص تقريبًا المغادرة. صحيحٌ أن هذه الإجراءات كانت غير إنسانية، إلا أن عمليات الترحيل القسري أدّت دورًا حاسمًا في إنهاء التمرّد في تلك المناطق، ولا سيما حول دمشق، الأمر الذي عزّز قبضة الأسد على السلطة.

سعى النظام إلى غربلة الثوار وحاضنتهم الاجتماعية وإخراجهما من المجتمع المحلي، قاضيًا بذلك على أيّ احتمالٍ لإحياء المعارضة. والواقع أن ما شكّل هذه الحاضنة الاجتماعية لم يكن محدّدًا بشكلٍ جامدٍ وغير قابل للتغيّر. فقد اعتبر لواءٌ في الفرقة الرابعة المدرّعة أن هذه الحاضنة مُحافِظة وذات توجّهات طائفية، ووصَفَ المنتمين إليها بأنهم أفراد ذوو قناعات خاطئة تجاه النظام، ومع ذلك ظلّوا مقتنعين بصحة معتقداتهم.1 ورأى ثلاثة من كبار الضباط العسكريين التابعين للنظام أن التعايش مع هذه الحاضنة مستحيل، نظرًا إلى أنها تسعى إلى القضاء على النظام.2 كذلك اعتبر مسؤول عسكري آخر أن هذه الفئة من السكان "قنابل موقوتة" قد تعيد إحياء المقاومة في المستقبل.3 وهكذا، لم تُظهِر المناطق التي سيطر عليها النظام بعد تهجير سكانها المحليين أيَّ علامات تمرُّدٍ بعد أكثر من خمس سنوات. لكن في المقابل، تبقى سيطرة الحكومة ضعيفة في درعا، حيث لم يتمكّن الجيش السوري من اقتلاع الثوّار وداعميهم.

لا بدّ من الإشارة إلى أن نجاح الهندسة الديمغرافية التي نفّذها النظام اعتمدت أيضًا على عوامل خارجة عن سيطرته. فالدعم العسكري الروسي منذ العام 2015، إضافةً إلى القبول الغربي والعربي ببقاء الأسد في سُدة الحكم، وفّرا مناخًا جيوسياسيًا باعثًا على تهجير السكان من دون توقّع حصول تداعيات خطيرة. وقد مثّل التحوّل في ميزان القوى ضربةً كبيرةً لمفاوضات السلام في جنيف بقيادة الغرب، إذ عمدت روسيا وتركيا وإيران إلى إطلاق مسار الأستانة في كانون الثاني/يناير 2017، الذي أصبح مع الوقت المسار الرئيس لحلّ الصراع السوري.

ومن العوامل الأخرى التي سمحت للنظام بالانخراط في عمليات التهجير القسري للسكان كان وجود أراضٍ خارجة عن سيطرته يمكنه إرسالهم إليها. فمنطقة شمال غرب سورية، ومحافظة إدلب على وجه الخصوص، كانت خاضعة لسيطرة مجموعات المعارضة، فأصبحت وجهة

مناسبة. وأثّرت هذه الخطوة أيضًا على الأجندات المحلية والإقليمية: فبينما كانت المعارضة السورية وحاضنتها الاجتماعية تشكّلان تهديدًا للأسد، أصبحتا رصيدًا سياسيًا وديمغرافيًا وعسكريًا لتركيا، التي بسطت سيطرتها على شمال غرب البلاد.

أرمن ناغورنو-كاراباخ

في منطقة جنوب القوقاز التي تربطها علاقات مهمة مع المشرق، شنّت أذربيجان عملية عسكرية في ناغورنو-كاراباخ في أيلول/سبتمبر 2023، أسفرت عن الإجلاء القسري لمعظم أرمن الإقليم. يُشار إلى أن كاراباخ منطقة ذات غالبية أرمنية انفصلت عن أذربيجان في تسعينيات القرن المنصرم واستولت على أراضٍ أذرية بمساعدة أرمينيا، ما تسبّب بنزوح حوالى 600 ألف شخص. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استعادت أذربيجان السيطرة على معظم هذه الأراضي، بدعمٍ كبير من تركيا وإسرائيل.

وبمجرّد انتهاء تلك الحرب، نشرت روسيا قوات حفظ السلام في الإقليم لحماية ما تبقّى من المنطقة المعزولة. لكن قوة روسيا تضاءلت بعد غزوها لأوكرانيا، بينما عزّزت أذربيجان وجودها حول الإقليم. وبدءًا من كانون الأول/ديسمبر 2022، فرضت باكو حصارًا على الإقليم، وقطعت اتصاله بالعالم الخارجي، ومنعت وصول الإمدادات الأساسية إليه مثل الغاز، والكهرباء، وحليب الأطفال، وعمّدت كذلك إلى تسييس المساعدات. صحيحٌ أن الوضع الإنساني في كاراباخ لم يصل إلى الدرك الذي شهدناه في مدينة مضايا السورية مثلًا، حيث انتشرت المجاعة في أوساط المواطنين البالغ عددهم 40 ألف شخص، وقضى العشرات بسبب الجوع وسوء التغذية، إلا أن التكتيكات المتّبعة هناك كانت شبيهة بالسياسة التي تمّ انتهاجها في سورية وعُرفت بـ"التجويع حتى الاستسلام."

في أعقاب العملية العسكرية التي نفذّتها أذربيجان في أيلول/سبتمبر 2023، عرضت باكو على أرمن الإقليم منحهم العفو، والجنسية، وإعادة دمجهم في "المجتمع الأذري الحر". مع ذلك، بعد أيام قليلة، لم يختر عددٌ يُذكر من الأرمن البقاء في كاراباخ. فعلى غرار الوضع في سورية، لم يشجّعهم أي عاملٍ على البقاء، نظرًا إلى غياب آلية مصالحة قابلة للتطبيق وافتقار أذربيجان إلى نظام قضائي مستقل. بل أعاد ذلك إلى أذهان الناس الحرب الثقافية التي شنّتها باكو طيلة سنوات ضدّ مواقع التراث الأرمني في أذربيجان، وارتكابها انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان ليس بحقّ الأرمن فحسب، بل أيضًا بحقّ ناشطين أذريين، وشخصيات معارضة لنظام علييف الدكتاتوري الوراثي.

وفيما تبقى الديناميات الداخلية لنظام علييف مجهولةً، ثمة مؤشرات على أن سياساته حيال أرمن كاراباخ استندت إلى منطق شبيه بذاك الذي تبنّاه نظام الأسد في سورية. ومن بين هذه المؤشرات رفض باكو تقديم ضمانات أمنية، أو إرساء حكم ذاتي، أو حتى تشكيل حكومة محلية مُنتخبة لأرمن الإقليم. كان هذا مُلفتًا نظرًا إلى أن إقليم ناغورنو-كاراباخ كان يتمتّع بالحكم الذاتي حتى خلال الحقبة السوفياتية.

ويُعدّ توقيت الهجوم الذي شنّته أذربيجان مؤشّرًا مُلفتًا آخر، إذ تزامن مع محادثات السلام بين أذربيجان وأرمينيا التي ترعاها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحدث على الرغم من استعداد أرمن الإقليم لمناقشة مسألة دمجهم مع باكو. لكن اللجوء إلى الحلّ العسكري، الذي شكّل خطًّا أحمر للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، قوّض المفاوضات و"التطمينات الأذرية المتكررة بالامتناع عن استخدام القوة". إذًا، كان توقيت الهجوم مهمًّا لأنه منح نظام علييف فرصة تاريخية لإنهاء وجود الأرمن في الإقليم، وقضى على احتمال أن يشكّلوا تحدّيًا له في المستقبل.

استفادت أذربيجان، على غرار سورية، من أوضاع جيوسياسية مؤاتية ووجود منطقة يمكن طرد الأرمن إليها. فبعد حرب العام 2020، برزت أذربيجان كدولة غنيّة بالنفط والغاز، تتمتّع بموقع مهمّ عند الممرّ بين آسيا الوسطى وأوروبا، وتحدّها روسيا وإيران ويجمعها تحالف عسكري مع تركيا وإسرائيل، وتربطها علاقات اقتصادية أفضل من السابق مع الاتحاد الأوروبي. علاوةً على ذلك، كانت روسيا، وهي القوة الإقليمية المهيمنة تاريخيًا، منشغلةً في أماكن أخرى. وفيما راحت أرمينيا تتقرّب أكثر فأكثر من الغرب، بدأت موسكو تميل نحو باكو، إذ انتقلت "من

راعٍ إلى شريك ضمن نظام غير ليبرالي"، على حدّ تعبير أحد المراقبين. لذلك، حين بدأ هجوم أيلول/سبتمبر2023، لم تتدخّل قوات حفظ السلام الروسية، ولا أرمينيا، ما أكسبها ثناء عليهف. بدلًا من ذلك، استقبلت يريفان قوافل الأرمن الفارّين من الإقليم.

**- إسرائيل وحلم غزة الخالية من الفلسطينيين**

فيما توالت فصول الحرب في غزة خلال الأشهر الماضية، دافع الكثير من المسؤولين الإسرائيليين عن فكرة أن ضمان أمن إسرائيل لا يمكن أن يتحقّق إلّا بإخراج الفلسطينيين من القطاع. ونظرًا إلى التركيبة السكانية لكلٍّ من اليهود والفلسطينيين الذين يسكنون في المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط ونهر الأردن، وتوقُّع أن يصبح الفلسطينيون أغلبية على الأرجح، يُعدّ تهجير الفلسطينيين مسألة تحظى باهتمام مختلف مكوّنات الطيف السياسي الإسرائيلي. وبالفعل، خلال الأسابيع الأولى من الصراع، نقلت مصادر أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حاول إقناع القادة الأوروبيين بالضغط على مصر للموافقة على استقبال اللاجئين الفلسطينيين من غزة، "على الأقلّ خلال فترة الصراع". ويرى بعض المراقبين أن محاولة إيضاح الفترة الزمنية مخادِعة، لأن إسرائيل لو استطاعت لن تسمح للفلسطينيين بالعودة أبدًا على الأرجح. من بين أبرز المدافعين عن هذا النهج وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الذي يؤدّي أيضًا دورًا بارزًا في إدارة الضفة الغربية، ناهيك عن أنه وضع في العام 2017 ما عُرِف بـ"خطة إسرائيل الحاسمة" من أجل "إنهاء الصراع وإحلال السلام الحقيقي". واقترح سموتريتش اتّباع نهج تدريجي على مراحل: التوسّع في بناء المستوطنات لمنع إقامة دولة فلسطينية، وتقديم عرض للفلسطينيين المستعدّين للتخلّي عن تطلّعاتهم الوطنية بدمجهم في الدولة اليهودية، وتسهيل هجرة سائر الفلسطينيين إلى دول أخرى، ومحاربة الذين يريدون مواصلة القتال. وعند اندلاع الحرب في غزة، عبّر عن دعمه "الهجرة الطوعية" لفلسطيني القطاع إلى دول العالم.

ولم يكن سموتريتش الوحيد الذي تبنّى هذا الموقف. فقد نشر العضوان في الكنيست داني دانون ورام بن باراك، مقالًا في صحيفة وول ستريت جورنال دَعَيا فيه دول العالم إلى استقبال لاجئين من غزة "أبدوا رغبةً" في مغادرة القطاع، من دون الإتيان نهائيًا على ذكر ممارسات إسرائيل الرامية إلى تحويل غزة إلى أرضٍ غير صالحة للعيش. وعلى نحو مماثل، نشرت وزارة الاستخبارات الإسرائيلية في أعقاب هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبروثيقة سياساتية تضمّنت خيار إجلاء سكان غزة إلى سيناء. وحذّرت الوثيقة من وجود جيلٍ تربّى في ظل إيديولوجيا حماس ويعيش تجربة الاحتلال الإسرائيلي، وبناءً عليه قد يعيد إحياء الحركة ويتسبّب ربما بمزيدٍ من التطرّف.

تشير مصادر إلى أن وزارة الاستخبارات تفتقر إلى صلاحية صنع القرار، فيما نفى نتنياهو أن إسرائيل تسعى إلى تهجير سكان غزة. لكن، بما أن مسألة تهجير الفلسطينيين مرتبطة بشكل أساسي بالأحزاب الدينية والقومية اليمينية في إسرائيل، التي يعتمد عليها نتنياهو للبقاء في السلطة، فقد تجنّب الوقوف في وجههم. علاوةً على ذلك، يشير رفض نتنياهو الانسحاب الإسرائيلي من غزة في العام 2005، ودعواته المتكرّرة إلى ضمّ الضفة الغربية، إلى أنه سيكون راضيًا على الأرجح بتهجير الفلسطينيين من هاتَين المنطقتَين، على الرغم من إنكاره ذلك، لأن هذه الخطوة من شأنها أن تسهم في تعزيز أهدافه السياسية المُعلنة.

يُحاكي النقاش في إسرائيل حول تهجير الفلسطينيين المنطقَ السائد في سورية وفي إقليم ناغورنو-كاراباخ، والمتمثّل في تفريغ الأرض من سكانٍ قد يطلقون شرارة المقاومة. لم يحصل ذلك بعد في غزة، ولا تتوافر لدى الإسرائيليين أرضٌ يمكن أن يرسلوا إليها سكان القطاع، إذ تُعرقل هذا المسعى بصورة أساسية مصر التي تُعارض أي تهجير للفلسطينيين إلى سيناء، والولايات المتحدة التي ترفض تأييد مثل هذه الخطوة.

في ظل استبعاد خيار التهجير، تبنّت إسرائيل استراتيجية بديلة من أجل حرمان حماس من حاضنتها الشعبية، تتمثّل في "إبادة المنازل"، أي التدمير الشامل لمساكن المدنيين بهدف تحويل غزة إلى أرض غير صالحة للعيش. وتُظهر تحليلات بيانات الأقمار الصناعية، التي نشرتها

صحيفة وول ستريت جورنال ومجلّة ذي إيكونوميست، حجمَ الدمار الواسع الذي لحق بغزة، بحيث تضرّر حوالى 70 في المئة من المنازل البالغ عددها 439 ألفًا، ونحو نصف مباني القطاع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. لن يكون للكثير من سكان غزة منزلٌ يعودون إليه، والأرجح أن تسيطر إسرائيل على الجوانب المالية واللوجستية لعملية إعادة الإعمار وأن تقيّد هذه المساعي. وقد يُرغِم ذلك سكان غزة على مغادرة القطاع تدريجيًا ما إن تسنح الفرصة لذلك، ما سيحرم حماس من الدعم والغطاء اللذَين يوفّرهما المجتمع المتماسك الذي تعمل داخله في غزة.

**- تحدّي الأساليب الليبرالية لإدارة النزاعات وتبعاته**

لا شكّ من أن اقتلاع السكان من أرضهم يشكّل كارثةً إنسانية، بيد أن لهذه العملية بوصفها وسيلة لإدارة النزاعات تداعيات أوسع نطاقًا، ولا سيما أنها تقوّض المقاربات الليبرالية تجاه إحلال السلام المُستنِدة إلى المبادئ الغربية المتعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحوار، والنظام الدولي القائم على القواعد. وتُعدّ هذه المسألة ملحّة جدًّا، نظرًا إلى أن المفاهيم الليبرالية الدولية تواجه مقاومة من دول كبرى، أبرزها الصين وروسيا.

أولًا، يرسّخ انتشار المقاربات غير الليبرالية منحًى اكتسب زخمًا في السنوات العشر الأخيرة. فعلى مرّ التاريخ، ساهم العنف، أكثر من اتفاقات السلام التوافقية، في تحديد نتائج الصراعات. مع ذلك، خلال فترة نادرة في تسعينيات القرن الماضي، تمّ التوصّل إلى تسويات تفاوضية، بدعمٍ دولي في الغالب، في دول مثل البوسنة وجنوب أفريقيا والفلبين والموزمبيق وغيرها. لكن هذا المسار تبدَّل قرابة أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة، ما يشير ربما إلى أن البلدان بدأت تفقد ثقتها بمدى فعالية التسويات التفاوضية، وبالتالي سيحاول ربما عددٌ أكبر من الدول حلّ النزاعات من خلال العنف، ما قد يفاقم زعزعة الاستقرار حول العالم.

والتأثير الخطير الثاني للمقاربات غير الليبرالية هو أن التكتيكات السلطوية الناجحة تشكّل نموذجًا يُحتذى. في الواقع، نظرًا إلى أن الأنظمة السلطوية تتعلّم من بعضها البعض، فهي تصبح أكثر قدرةً على إرساء نظام عالمي يقف في وجه النظام القائم على القواعد. على سبيل المثال، نوّه جميل الحسن، مدير إدارة المخابرات الجوية السورية الذائع الصيت، بقمع الصين للاحتجاجات الطلّابية التي شهدتها ساحة تيانانمن في العام 1989، مشيرًا إلى أن سورية كان عليها أن تتصرّف بطريقة مشابهة مع المتظاهرين في العام 2011. وغالب الظن أن ملاحظاته هذه وردت في التقارير التي رفعها إلى القيادة السورية خلال الثورة.

أما المثل الآخر فهو من إسرائيل. ففي سياق الردّ الإسرائيلي على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، أوصى برلمانيون بارزون باتّباع مقاربة غير ليبرالية. وقد أشاد وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان بالنجاح الذي حقّقته أذربيجان في كاراباخ، قائلًا: "على الرغم من الضغط الممارَس من بروكسل والاتحاد الأوروبي والغرب، نجحت ]أذربيجان[ في إنهاء ]الصراع[ بطريقة مُلفتة. وآمل أن نتمكّن من فعل ذلك أيضًا". تُظهر الأدبيات المتوافرة حول الآليات السلطوية لإدارة النزاعات أن الأنظمة الديمقراطية تعتمد أحيانًا الأساليب غير الليبرالية أيضًا، وخير دليلٍ على ذلك الدمار الهائل الذي ألحقته إسرائيل بقطاع غزة.

ويتمثّل التأثير الثالث للمقاربات غير الليبرالية في أنها تسلّط الضوء في الكثير من الأحيان على عجز الدول الغربية عن صون مبادئها الليبرالية العالمية، ما يُضعف أكثر فأكثر فعالية واستدامة الآليات الليبرالية لحلّ النزاعات والنظام الدولي المُستنِد إلى القواعد. ففي كلٍّ من سورية وأذربيجان وإسرائيل، لم تنجح استجابات الغرب الخجولة في ردع السياسات السلطوية، ناهيك عن منعها بالكامل. وعزّز ذلك الانطباع السائد بأن التنديد الغربي لا يترافق عادةً مع اتّخاذ تدابير يُعتدّ بها.

استطاعت سورية وتركيا وإيران وروسيا – التي تحكمها كلّها أشكالٌ مختلفة من الأنظمة السلطوية – تقويض المقاربة الليبرالية لإحلال السلام في سورية، واستبدالها بمسار الأستانة. ولجأ عليف إلى الحلّ العسكري في إقليم ناغورنو-كاراباخ في أيلول/سبتمبر 2023، على الرغم من المحادثات بوساطة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وبيّنت الحرب التي تشنّها إسرائيل على غزة أن القيم الليبرالية تندرج في عداد الخسائر حين يكون الغرب منقسمًا. فنتيجة الانقسامات الغربية بشأن الردّ الإسرائيلي على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر، والدعم الأميركي لمواصلة العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، استطاعت إسرائيل تدمير القطاع وحتى التفكير في تطهير الفلسطينيين عرقيًا، من دون أن تتكبّد عواقب تُذكر.

**- خاتمة**

يشير نجاح الممارسات السلطوية لإدارة النزاعات إلى حدوث تحوّل أوسع في النظام العالمي الخاضع لهيمنة الغرب. فالقوى الغربية، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، تواجه تحدّيًا لنفوذها من قوى ناشئة، من ضمنها دول سلطويةتعمَد راهنًا إلى مضافرة جهودها لتقويض الهيمنة الغربية. وقد نجحت دولتان سلطويتان صغيرتان نسبيًا، هما أذربيجان وسورية، بدعمٍ من دولتَين أخريَين هما تركيا وروسيا، في تحدّي مبادرات السلام التي قادها الغرب. وعلى نحو مماثل، شكّل دور الوساطة الذي أدّته الصين في المصالحة بين إيران والسعودية في آذار/مارس 2023 خروجًا عن الديناميات السابقة.

تواصل دولٌ غربية كبرى الاضطلاع بأدوار مهمة باعتبارها قوى أساسية في المشهد السياسي العالمي. فواشنطن لا تزال صاحبة الترسانة العسكرية الأقوى على المستوى الدولي، فيما تملك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر اقتصادَين في العالم. مع ذلك، حفّزت التحديات المتنامية المُحدقة بالنظام العالمي الذي أرساه الغرب على إجراء مراجعة نقدية بشأن مدى فعالية استراتيجياته لحلّ النزاعات، على ضوء السؤال التالي: هل شكّلت حقبة التسعينيات منعطفًا في تاريخ تسوية الصراعات، أم كانت مجرّد وقتٍ مستقطع في مرحلة طويلة كان فيها العنف، وليس التسويات التوافقية، العامل الأساسي في حلّ النزاعات؟ إن المسار المستقبلي رهنٌ بعزيمة دول الغرب ومدى إصرارها على صون مبادئها ومعاييرها العالمية، لا بل فرضها حتى، في مواجهة قوى تسعى إلى تقويض نفوذها الدولي.

**المصدر:** كارنيغي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces